الخريتي مترئسا جانبا من الجلسة

مشاورات حكومية (تصوير: صالح محمد)

وافق على قانون هيئة النقل في مداولته الأولى مع بعض التحفظات المؤجله للمداولة الثانية

ترشيح الصرعاوي نائبا لرئيس «المحاسبة».. وتكليف الديوان للاستعانة بمؤسسات مالية دولية

■ النصف: نعم لم نكن مؤمنين بتحويل المجلس إلى مخفر لكثرة لجان التحقيق وأقسمنا على حماية الدستور

■ دشتي: أنا دافعت عن أبناء الكويت اللي بقرار مفاجئ اسحبوهم من لندن ليهنأوا بالسرقة الكبرى

■ الخرافي: نريد هيئة متخصصة للطرق والمسؤول عنها رجل واحد لحل مشكلة الازدحام

زكان النصف متحدثا أثناء الجلسة

■ الطريجي: ملاحظات الحكومة على هيئة النقل في محلها ولا نريد تحدياً على مصلحة الكويت

..والصالح يعقب

■ الحويلة: نؤكد ضرورة اشراف هيئة الطرق على الصيانة فالبنية التحتية شبكة متصلة

■ عسكر: أنا أول من قدم اقتراح السكنية في أول دور الانعقاد فلماذا وضع بأسماء آخرين؟

■ الشايع: صعب أن يكون هناك توافق مع الحكومة على قانون هيئة الطرق وننتهي بقانون محل خلاف

■ العمر: وزارة الأشغال لديها مشكلة في تنفيذ المشاريع و نحن لن نخسر عندما نحول الطرق لهيئة مختصة

جانب من الحضور

دشتي يلقي كلمته

الطرق، فلا اظن ان من يدير الطرق الرئيسية عاجز عن ادارة الطرق المحلية، وبالتالي لا تتكرر الحوادث الموسمية.

يوسف الزلزلة: نحن امام قضيتين خبرة لوزارة الاشغال وقانون يسهل الطرق، رأيي نصوت على المداولة الاولى ونترك نقاط الخلاف الى المداولة الثانية.

الرئيس: هذه النقطة ان خلصناه خلصنا 90 في المئة متى ما حسمت ما فيه خلاف، الامور الشكلية لها واجهتها ولكن هذه تحتاج الى حسم.

فيصل الشايع: صعب ان يكون توافق مع الحكومة بهذا القانون، وننتهي بقانون يكون محل خلاف، وانا اشك في الارقام التي ذكرت بخصوص ارقام الطرق.

جمال العمر: وزارة الاشغال لديها مشكلة في تنفيذ المشاريع، نحن لن نخسر لما نروح للهيئة تاتي هيئة مختصة، جسر البرموك مثال ما نعرف ليش راكب اخر نازل.

سعود الحريجي: المسالة ليس مناطة مع احترامنا للوزير نحن نريد انشاء هيئة خاصة للطرق والوزارة على كاهلها امور كثيرة.

خليل عبدالله: المسالة ليست امكانات وزارة الاشغال والمسالة لها علاقة بالموارد الفنية والادارية والى الآن لم ار رايا مقنعا من الوزير او اللجنة.

خلف دميثير: سبب المشاكل في معالجة الامور هي التشاور، لننقل الطرق الى هيئة نحن نعالج قضية طرق، ورأي اللجنة جيد ولدينا امثلة من دول اخرى.

الوزير الابراهيم: الامور لا تقاس بالارقام، نحن نتكلم عن دواء، طرق سريعة يعني مشاريع تصل الى 6 سنوات وطرق محلية اقل من ذلك، نحن نتكلم عن الانسيابية والشغل «المضبوط» حتى لا يتكرر في الهيئة ما تكرر في وزارة الاشغال، ليس عملية تخرب لوزارة الاشغال وانا لست دائما في الوزارة.

الرئيس: عندما لا يكون توافق وانا اراه كبيرا في ماعدا نقطتين، التصويت هو من يحسم وهكذا تدار الامور في المؤسسات الديمقراطية.

المقرر محمد الهدية: الارقام التي عرضت هي من موقع وزارة الاشغال، والخلاف امر طبيعي ومناقشة الموضوع في المجلس لحسمه.

وزير الخارجية صباح الصالح: حظي باهتمام الحكومة اكثر من جهة حكومية معنية بالامر، يهمنا ان يظهر بالصورة، وانا انظر الى المادة الرابعة في سبيل تحقيق جميع الاختصاصات، شكل القانون يلفت الانتباه، لو كان المادة الرابعة تتعلق بالغرامات وامور اخرى شكل القانون صادم من النظرة الاولى ولكن لو تتم وحددت الاختصاصات لكان تطبيقها اسهل.

الرئيس: الطرق الفرعية اللجنة تشمل كافة الطرق، وزير الاشغال يقول استبعاد طرق المناطق من اختصاصات الهيئة وهذا يعتبر تعديلا من الحكومة وسنصوت عليه الموافق يعني يوافق على الفصل.

يوسف الزلزلة: نحن نتكلم عن مداولة اولى ومن حق الحكومة ان تعدل في المداولة الثانية.

الرئيس: التصويت على المداولة الاولى ويبقى القانون بشكله النهائي في المداولة الثانية.

وبعد التصويت على تعديل على مقترح فصل الذي تقدمت به الحكومة وتبقى الطرق كلها تحت مسؤولية الهيئة.

الوزير الابراهيم: مجلس الادارة يجب ان يكون فيه اعضاء من وزارات الخدمات والهيئة لا تعمل الا بالذهاب الى الاشغال وبالبلدية الكهرباء، ومقترح ان يكون مجلس الادارة فيه ممثلون من وزارات الخدمات مقترح طبيعي.

الرئيس: ما هو التعديل؟

الوزير الابراهيم: التعديل تكوين مجلس الادارة اللجنة يبون 13 عضوا يمدهم الوزارة نحن نرى انهم ينتمون الى وزارات الخدمات.

عبد الحميد دشتي: ما انتهت اليه اللجنة بخصوص مجلس الادارة فيه تجرد، انا لماذا الاصرار على الشكل النمطي.

يوسف الزلزلة: من المستحيل ان شخصا واحدا يعمل في 15 لجنة وما وضعته اللجنة بخصوص مجلس الادارة عين الفعل، والعدد 13 ليس نقطة جوهرية لان الاقتراح يمنح الحكومة حق تعيين من تشاء.

الوزير الابراهيم: مجلس الادارة وتكوينه سادة ونحن اضفنا مادة الاشتراط.

الرئيس: نحن سنصوت على تعديل الحكومة بخصوص مجلس الادارة 13 من 37 اذا عدم موافقة.

الوزير الابراهيم: المادة السادسة نرى الغاءها لانها موجودة ومن حيث المضمون في المادة 4، 5.

الرئيس: الترتيب، اللجنة ستؤخذ به في المداولة الثانية.

الرئيس: الرجاء النصاب وكل من يفقد النصاب سنيشر اسمه في الجريدة انه تسبب في فقد الجلسة نصابها.

الوزير الابراهيم: نحن نؤكد على التعديل بخصوص مجلس الادارة.

صالح عاشور: ما يفترض ألا يتم النقاش بهذه الصورة، النقاش تم في اللجنة، الآن التصويت على تقرير اللجنة، ومن لديه تعديل يقدمه للمداولة الثانية.

الرئيس: وفقا للائحة المواد التي ليس عليها تعديل لن نناقش ومن عليها تعديل يصوت عليها.

الوزير الابراهيم: المادة 22 المختصة بالضبطية القضائية نحن نريد تنظيما لهذه المادة.

الرئيس: هل يوافق المجلس على التعديل «موافقة».

الوزير الابراهيم: المادة 27 لم يتكرر الرجوع الى مجلس الوزراء نريد اضافة ذلك «موافقة».

الرئيس: الآن التصويت على المداولة الاولى على تقرير الرافق العامة بشان انشاء الهيئة العامة للنقل.

الحضور 42
موافقة 42
عدم موافقة 0
امتناع 0

الرئيس: موافقة على المداولة الاولى واشكر وزير الاشغال واللجنة على تعاونهم بجدد اجتماع خلال الاسبوع المقبل وغدا الجلسة الخاصة للتصويت على الاستقالات وما قدم من طلب لجنة الموارد البشرية.

عادل الخرافي: اشكر الحكومة والنواب واوجه الدعوة لوزير الاشغال الاحد او الاربعاء 12:30.

راكان النصف: ارجو شطب اسمي من المضبطة في الجلسة الماضية بخصوص اطلب احالة البراك الى النيابة.

جمال العمر: طلب تقديم مادة على قانون الاسكان.

يوسف الزلزلة: معجب بترتيب لجنة المرافق يسجل علينا عليه القراءة.

خليل عبدالله: في اللجنة استغلوا ان التنظيم قدم من الحكومة فلنعطي كل ذي حق حقه.

الرئيس: نشكر الحكومة وحتى نعطي كل ذي حق حقه، الجدول الذي نتكلم عنه اعداد اللجنة وطلبنا تعميمه على كل اللجان.

محمد الجبري: طلب مقدم مني ومن الاخوة وارجو قراءته.

الامين العام يتلو اقتراح تقديم بند 17 على ما سواه والمتعلق بانشاء مادة جديدة للقانون 93/47 بشان الرعاية السكنية.

وزير الخارجية صباح الخالد: على الروح الايجابية نحن لدينا التزامات وارجو الاكتفاء بهذا العذر والالتقاء غدا.

محمد الهدية: الموضوع بند واحد للتصوت عليه ان كان للحكومة وجهة نظر.

الرئيس: للتصوت على الطلب.
25 من 39، إذا موافقة.

محمد الجبري: هناك شريط مسجل اصحاب الشان عبارة عن خمس دقائق. جمال العمر: الآن لدينا تعديل على قانون الاسكان باضافة بند بخصوص السماح لمن سدد القرض الاسكاني الى بنك الائتمان يجوز له اعادة تقديم طلب الحصول على الرعاية السكنية.

سعدون حماد: هذا المقترح في 2006 و2008 يجب ان يوضع اسمي اول واحد وتطبق اللائحة وليس من قدمه 2014.

عسكر العنزي: انا اول من قدم الاقتراح في اول دور الانعقاد ليش اللجنة وضعوه باسماء آخرين.

الرئيس: لانحيا الاسماء يجب ان تذكر وفقا للتسلسل الزمني.

جمال العمر: موجود في التقرير التكميلي، ومن قدموا مجددا محمد الجبري وسعدون حماد وعسكر العنزي وطلال السهلي وان فقدنا النصاب لا ينفع التقرير ولا المادة.

الرئيس: كل نائب يمثل الامة فان صدر العمل من نائب فهو للجميع مع حفظ حق النائب في التقديم وحق الاقدم مثل عسكر وحماد ومحمد طنا والطريجي.

وزير الدولة محمد العبدالله: وفقا للمادة 100 ويارب تطبيق المادة بحذافيرها.

الرئيس: ليس سببا الا نناقش وطلبت من اللجنة ذكر اسماء مقدمي الثواب.

راكان النصف: نطالب باحالة الاقتراح الى هيئة الجزاء الدستوريين فهو معضلة دستورية ولا يتسفيد منه سوى 6 في المئة من المواطنين.

وزير الخارجية: وزير الاسكان قام بدور كبير بتقديم مقترحه وكنا نود الا تصل الامور الى هذا الحد، نحتاج الى تغطية الامور من كل الجوانب.

الرئيس: موافقة على المداولة الاولى
موافقة 31
عدم موافقة 8
وترفع الجلسة.